قضاة المورقة في منطقة بني سعد الطائف

خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين

(السابع عشر والثامن عشر الميلاديين)

أ. تركي بن مطلق القدّاح العتيبي

مما لاشك فيه أن هناك حقبًا تاريخية لا تزال بحاجة إلى دراسة وبحث وفي جوانب عدة، حيث يظهر للباحث والدارس قلة المعلومات الواردة في بعض جوانب الحياة آنذاك، لكننا نطالع في الوقت نفسه خروج بعض البحوث والدراسات التي تثري شيئًا من تلك الحقب، وفي هذا الصدد فإن هذا البحث يتناول قضاة المورقة بمنطقة بني سعد المعروفة في جنوب الطائف، ومحاولة التعريف بهؤلاء القضاة المغمورين تاريخيًا.

وقد قُسِّمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول الأول منها: التعريف بمنطقة بني سعد مقر عمل هؤلاء القضاة، أما القسم الثاني: فيعرّف بقضاة المورقة، حيث يتناول نسبهم ومذهبهم الذي يحكمون به ومن كان يعينهم في القضاء، ثم جدولاً يبين سنوات توليهم القضاء تقريبًا، وتحدث الثالث عن

(قدم للنشر في ١٤٣٢/١١/١٣هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٣/٨/٢٥هـ).

قضاة المورقة ومهامهم في القضاء، ثم كانت الخاتمة مجالاً لاستعراض أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على قضاة المورقة الذين كان لهم دور بارز في القضاء في منطقة جنوب الطائف، حيث كانوا يتولون القضاء بأمر أشراف مكة المكرمة، فيناقش البحث بهذا موضوعًا جديدًا لعدم وجود دراسة علمية سابقة فيه أو إشارة إليه، كما أن هذه الدراسة تعتمد على نصوص الوثائق التاريخية القديمة[١] التي يحتفظ بها أبناء المنطقة، والتي يشار إليها هنا لأول مرة، والتي - بفضل الله تعالى - لم يسبق الباحث إلى الإشارة إليها أحد من قبل.

ويتضح كذلك أن بروز دور المورقة في القضاء كان خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، ولا يزال بعض الناس يطلق على وثائق وحجج قضاة المورقة بـ: (حجة مورقيّة)، أي أنها معتمدة وموثوقة؛ لأن قاضيها قاض من قبل الدولة آنذاك، كما يتضح من بعض الوثائق الأخرىً ظهور قضاة آخرين من أسر أخرى[٢].

(١) هذه الوثائق، وهي مادة هذا البحث، حصل عليها الباحث من أهالي منطقة بني سعد، فلهم الشكر والثناء الجميل، وقد قام الباحث بتفريغ هذه الوثائق وغيرها وسترى النور قريبًا بإذن الله.

(٢) أشارت إحدى الوثائق المؤرخة في شهر ربيع ؟ من سنة ١١٩٠هـ إلى تعيين القاضي محمد بن صالح المتبولي السكري في بلاد بني سعد، من قبل الشريف سرور بن مساعد بن سعيد الذي تولى إمارة مكة =

وتلخص أهداف البحث فيما يلي:

١ - التعريف بقضاة المورقة من خلال وثائقهم المكتوبة بخطوطهم.

٢ - إبراز دور قضاة المورقة في المنطقة التي تولوا القضاء فيها.

٣ - التعريف بسراة بني سعد في جنوب الطائف.

أولاً: التعريف بمنطقة بني سعد

تقع منطقة بني سعد التي تولى قضاة المورقة القضاء فيها جنوب الطائف، حيث تمتد من شرق الطائف إلى الجنوب نحوًا من ٩٠ كم تقريبًا، عبر جبال السراة، التي عرفت منذ زمن متقدم بسراة بني سعد[٣]، فلعل أول من وصفها من العلماء بسراة بني سعد، هو الفاسي (ت ٨٣٢هـ)، وذلك عند

= المكرمة بين سنتي (١١٨٦-١٢٠٢هـ)، ولعل هذا يفيد بانتهاء عهد تولي قضاة المورقة القضاء في منطقة بني سعد وبروز قضاة آخرين، خاصة أن آخر وثيقة اطلع عليها لقاضي مورقي مؤرخة عام١١٨٢هـ. انظر أحمد السباعي، **تاريخ مكة**، ط٧، (مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ص٤٤١-٤٤٨.

(٣) كانت هذه السراة تعرف بسراة بني شبابة، ذكر هذا غير واحد من العلماء المتقدمين كالهمداني (ت ٣٤٤هـ تقريبًا)، **صفة جزيرة العرب**؛ تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، أشرف على طبعه حمد الجاسر، (الرياض: دار اليمامة للبحث والنشر، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، ص١٢١؛ وياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، تحقيق فريد عبدالعزيز الجندي، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ج٣، ص٣٥٩؛ والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، **المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم**، تحقيق علي محمد البجاوي، ط١، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م)، ج٢، ص٣٨٦، وغيرهم.

ترجمته أبا ذر الهروي[٤] فقال: "سكن أبو ذر الهروي عند العرب، وتزوج عندهم بالسراة سراة بني شبابة[٥]، وهي سراة بني سعد بجهة بجيلة بمجرى[٦]، وما حولها من بلاد بني سعد"[٧].

أما حدود بلاد بني سعد فيحدها بلاد بعض القبائل، أهمها: بلحارث التي تحدها من الجنوب والشرق، كما تحدها قبيلتا فهم وثقيف من جهة الغرب، ومن الشمال بعض بطون عتيبة وغيرهم.

وتتكون بلاد بني سعد من عدد من القرى القديمة، مثل: الجمالين، والعطا، والصفاه، ولغب، والرّحا، والكلادا، والدار

(٤) أبو ذر الهروي هو الحافظ الإمام المجوِّد، العلامة، شيخ الحرم أبو ذر، عَبْدُ بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن عُفير الأنصاري الخراساني الهروي المالكي، صاحب التصانيف، ولد سنة خمس أو ست وخمسين وثلاث مئة، وتوفي سنة خمس وثلاثين وأربع مئة. انظر الذهبي، **سير أعلام النبلاء**؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوس، ط١١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ج ١٧، ص٥٥٤، ٥٦٢.

(٥) في الأصل وردت هكذا: (سراة بني سياه)، وهو تصحيف، وقد استدرك ذلك الشيخ حمد الجاسر- رحمه الله. انظر الجاسر، **في سراة غامد وزهران** ، ط٢ (الرياض: دار اليمامة للبحث والنشر، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م)، ص٤٦٣.

(٦) هذا الاسم فيه تصحيف، ولعل الصواب وجرى وصحفت الواو إلى ميم، وهو جبل يقع ناحية السحن في منطقة بني سعد، أي جنوب الطائف على نحو ٧٠كم.

(٧) الفاسي، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**؛ تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، مج٥، ص١٤٧.

الحمراء[٨]، وعباسة، وأم البكار، والعذبة، وغرابة، والفرّاش، والخشاشة، والرصفة، والغراب، وجدارة، والجرادحة، وقواعد، والمهظم، والذبانية، ومنيفة، والشعارية، والغدران، والهدّف، والشتيات، والطفلان، وغيرها من القرى المتناثرة[٩].

أما أشهر أودية بني سعد وادي ضروين، والمعدن، وتالبة، ولزان، والجوف، ولغب، والصنيع، وصلّا، وبقران، والبان، وغمرات، وسلّامة، والرصفة، وقنا، والفراع، ومن جبالها: وجرى، وبيّاض، وقلعان، والعذرة، والحدباء، ورهوة، وغيرها من الأودية[١٠].

(٨) يوجد في سراة بني سعد قريتان بهذا الاسم. وبعض هذه القرى تنسب إلى أسماء العشائر التي تسكنها، مثل قرية الجمالين، وقرية الجرادحة، وقرية الذبانية، وقرية الشعارية، وغيرها.

(٩) رغم قدم أسماء هذه القرى، حيث يرد ذكرها في كثير من وثائق منطقة بني سعد القديمة، إلا أنه لم يرد لها ذكر في كتب البلدانيين المتقدمين، مثل: صفة جزيرة العرب للهمداني، ومعجم ما استعجم للبكري، ومعجم البلدان لياقوت الحموي وغيرهم، ولكن ورد ذكر بعضها، مثل: عباسة وجدارة والمهظم، وقرى أخرى اندثرت، كالحواك وأم شرم، التي ذكرها الموسوي في رحلته إلى المشاعر المقدسة عام ١١٤١هـ. انظر عباس بن علي بن نور الدين الحسيني الموسوي المكي (ت حدود ١١٨٠هـ)، **نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس**، (الطائف: مكتبة المعارف، ١٤١٨هـ)، ج٢، ص٤٤٢-٤٤٣. وقد وقف الباحث بنفسه على هذه المواضع في زياراته المتكررة للمنطقة.

(١٠) ورد ذكر واديين من هذه الأودية، وهما: بقران والمعدن. انظر الهمداني، **صفة جزيرة العرب**، ص٢٦٠، ٢٦٣؛ وياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج١، ص٥٥٧، ج٣، ص٢٣١.

ويتفرع بنو سعد إلى جذمين هما: البطنين، والثبتة، ومن هذين الجذمان تتفرع إلى بطون وعشائر كثيرة[١١].

ثانيًا: التعريف بقضاة المورقة

١ - نسب عشيرة المورقة:

رأى الباحث أن يذكر هنا ما يتعلق بنسب هذه الأسرة الكريمة مدار الدراسة، حيث استوقفته بعض الوثائق حينما يقرأها، فيجدها قد كُتبت على يد القاضي عطية بن مستور المورقي، أو غيره من قضاة المورقة - رحمهم الله -، وتساءل إن كان لهذه الأسرة علاقة بالشيخ أحمد بن علي الميورقي[١٢] (ت ٦٧٨هـ/ ١٢٨٠م) ، مؤرخ الطائف المشهور الذي سكن

(١١) فؤاد حمزة، **قلب جزيرة العرب**، (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م)، ص١٥٥؛ ومحمد سعيد كمال، **الطائف، جغرافيته، تاريخه، أنساب قبائله**؛ جمع وتحقيق سليمان بن صالح بن سليمان آل كمال، (الطائف: مكتبة المعارف، ١٤١٧هـ)، ص٩١؛ والشريف محمد بن منصور بن هاشم، **قبائل الطائف وأشراف الحجاز**، (الطائف: دار الحارثي للطباعة والنشر، ١٤٠١هـ)، ص٧٣.

(١٢) أحمد بن علي الميورقي: جاء اسمه ونسبه، على طرة كتابه: "بهجة المهج في بعض فضائل الطائف ووج"، فهو الشيخ العلامة أحمد بن علي بن أبي بكر بن عيسى بن محمد بن زياد العبدري نسبًا، المُيورقي مولدًا، الطائفي الوجّي مسكنًا، المالكي مذهبًا، رحمه الله، المتوفى في آخر ذي الحجة سنة ٦٧٨هـ في مدينة الطائف، انظر **بهجة المهج في بعض فضائل الطائف ووج**؛ تحقيق إبراهيم بن محمد الزيد، طبع عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، يقع في ٧٩ صفحة. لكن يلحظ أن الشيخ أحمد كان على المذهب المالكي، بيد أن قضاة المورقة كانوا على المذهب الشافعي، ولكن لا يمنع أنهم - وهم قد جاؤوا بعده بنحو ثمانين سنة - قد درسوا الفقه على المذهب الشافعي في حواضر الحجاز، فصاروا شافعيين. كما نلفت النظر إلى التشابه الكبير بين لفظي (الميورقي) و(المورقي).

وادي وج[١٣]، أم لا؟ حتى كشفت له إحدى الوثائق القديمة ذلك، وهي مؤرخة في شهر ربيع الآخر من سنة ١١٥٠هـ، إذ ورد فيها ما نصه: "... وكتبه القاضي عبدالحفيظ بن محفوظ المورقي الأنصاري[١٤] العبدري، حاكم بلد بني سعد، وناصرة[١٥]، سامحه الله ووالديه والمسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم...".

فكلمة العبدري هي على الأرجح تعني نسبته إلى بني عبدالدار من قبيلة قريش[١٦].

٢ - مذهب قضاة المورقة:

من المعروف أن المذاهب الأربعة في الحجاز كان معمولاً بها في ذلك الوقت حتى وقت قريب، وكان مذهب الدولة العثمانية هو المذهب الحنفي، حيث دخل الحجاز في التبعية

(١٣) وادي وج: بالفتح ثم التشديد، والمراد به الطائف. انظر ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج٥، ص٤١٦.

(١٤) الأنصاري: نسبة إلى حي من الأزد مشهور، لكن لعل نسبته للأنصار جاءت نتيجة محالفة سابقة، فقد جاء لدى ابن حجر ما يؤيد ذلك حيث نعت رجال من قبيلة بلي بالأنصاري، مثل: عبدالله بن سلمة بن مالك البلوي الأنصاري بالحلف، وعامر بن سلمة بن عامر الأنصاري البلوي. انظر **الإصابة في تمييز الصحابة**؛ تحقيق علي محمد البجاوي، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ)، ج٣، ص٥٨١؛ ج٤، ص١٢٠.

(١٥) ناصرة: قسم من قبيلة بلحارث المجاورة لبلاد بني سعد. انظر محمد بن منصور، **قبائل الطائف**...، ص١٤٠.

(١٦) ابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، **جمهرة النسب**؛ تحقيق محمود فردوس العظم، ط٢، (دمشق: دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، د. ت)، ج١، ص٦٩؛ ومحمد بن أسعد الجوّاني (ت ٥٨٨هـ)، **المقدمة الفاضلية**؛ تحقيق تركي بن مطلق القدَّاح العتيبي، ط١، (الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، ص٦٢.

العثمانية عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، وأول قاض وصل إلى مكة المكرمة من إستانبول هو القاضي مصدر الدين، وكان ذلك عام ٩٤٣هـ/ ١٥٣٦م[١٧]. إلا أن القضاة كانوا يقيمون القاضي الشافعي والحنفي والمالكي بطريق النيابة، وقد أدرك هذا المؤرخ علي بن عبدالقادر الطبري (ت ١٠٧٠هـ) في عام ١٠٣٥هـ[١٨].

وقد ذكر علي بن عبدالقادر الطبري أن مشيخة الحرم المكي لقاضي القضاة الشافعي[١٩]، ثم أحدث إفراد القضاة على المذاهب الأربعة، فكانت سلطنة مصر وغيرهم ممن لهم أمر الجهات الحرمية يعقدون قضاةً منفردين على المذاهب الأربعة، وكان النواب لا يقيمون إلا قاضي القضاة الشافعي، خاصة أن أغلب القطر الحجازي شافعيون[٢٠].

(١٧) علي بن عبدالقادر الطبري، **الأرج المسكي في التاريخ المكي وتراجم الملوك والخلفاء**، تحقيق وتقديم أشرف أحمد الجمال، ط١، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص١٨٩-١٩٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص١٨٩-١٩٠.

(١٩) عثرت على أكثر من وثيقة استفتاء بخط علي بن عبدالقادر الطبري وغيره لبعض أهالي منطقة بني سعد ويصف نفسه بقوله: "وكتبه الفقير إلى ربه علي بن عبدالقادر الحسيني الطبري الشافعي إمام المقام الشريف".

(٢٠) علي بن عبدالقادر الطبري، **الأرج المسكي**، ص١٨٨-١٨٩، ١٩٠. ولعله أراد بالحجاز هنا بلاد السراة، حيث ورد في بعض أقوال البلدانيين بأن السراة سميت حجازًا لأنها تفصل بين تهامة ونجد، وهذا الاصطلاح ما زال مستعملاً في منطقة الطائف حتى يوم الناس هذا، حيث يطلقون اسم الحجاز على بلد السراة. انظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ج٢، ص٢٥٢؛ أمة الغفور عبدالرحمن علي الأمير، **الأوضاع السياسية في اليمن: في النصف الثاني من القرن** =

وسوف تأتي الإشارة إلى بعض نصوص وثائقهم التي يشيرون فيها إلى مذهبهم وهو المذهب الشافعي.

وقد رأى الباحث بعض الوثائق الصادرة من محكمة الطائف خلال القرن الحادي عشر الهجري، وفيها ما يشير إلى أن قضاتها كانوا على المذهب الحنفي، الذي هو مذهب الدولة العثمانية كما هو معروف، ولعل هذا ما يرجح أن تعيين القضاة في بعض المناطق هو حسب مذهب أهالي تلك النواحي، وربما فسر هذا أيضًا ارتباط تعيين أشراف مكة المكرمة لهؤلاء القضاة؛ لأنهم خارج المدن الرئيسة المرتبطة بالتنظيمات العثمانية.

٣ - تعيين القضاة:

إن هؤلاء القضاة كانوا يعينون من قبل ولاة الأشراف، أي في العهد العثماني، خاصة في المناطق النائية من بلاد القبائل؛ لصعوبة التنقل، وبعد المسافة، وغير ذلك من العوائق.

والدليل على أن هؤلاء يعينون من قبل الشريف آنذاك هو ما ورد في نصوص بعض الوثائق، ومنها ما يلي:

- وثيقة وقف مؤرخة في ٢٨ من شهر ربيع الأول من سنة ١٠٠٣هـ ورد فيها: "الحمد لله يقول راقم هذه السطور الحاكم الشرعي... مولانا... المكي المنصور الفقير إلى الله عطية بن مستور المورقي الشافعي، الحاكم على بلاد بني سعد سامحه الله ووالديه والمسلمين، بإذن من ولاه في

= **الحادي عشر الهجري ١٠٥٤- ١٠٩٩هـ**، ط١، (صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، مج٢، ص٧٤٨.

ذلك...[٢١]... به الدين وقمع به المفسدين أنه في بمجلس الشرع...".

- كما جاء في وثيقة تملك مؤرخة في آخر شهر رجب من سنة ١٠٢٥هـ، قوله: "الحمد لله يقول راقم هذه السطور الراجي عفو ربه العزيز الغفور الفقير إلى الله تعالى عطية بن مستور المورقي الشافعي الحاكم [ببلاد بني سعد]، سامحه الله تعالى بمنه وكرمه بأمر من له الأمر في ذلك سلطان الحرمين الشريفين، حامي حما المحلين المنيفين، السيد الشريف إدريس بن حسن أيد الله به الدين..."[٢٢].

- كما جاء في وثيقة تملك مؤرخة في ١٠٦٠/٢/١٧هـ: "الحمد لله يقول راقم هذه السطور الراجي عفو ربه العزيز الغفور الفقير إلى الله تعالى عطية بن مستور المورقي الشافعي الحاكم ببلاد بني سعد سامحه الله تعالى... من له الأجر... ذلك سيدنا ومولانا المقام الشريف العالي سلطان الحرمين الشريفين حامي..."، كما ورد في وثيقة أخرى مؤرخة في ١٠٧٧/٤/٢٤هـ قوله: "الحاكم ببلاد بني سعد خلافة غفر الله له ولوالديه ولجميع

(٢١) كلام غير واضح في أصل الوثيقة والراجح أنها إشارة إلى شريف مكة الذي ولاه وهو الشريف حسن بن أبي نمي الذي تولى إمارة مكة المكرمة بين سنتي (٩٩٢- ١٠١٠هـ). انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** (بيروت: دار صادر، د. ت)، ج٢، ص٢ وما بعدها.

(٢٢) تولى الشريف إدريس بن حسن بن أبو نمي شرافة مكة نحو ٢٢ سنة، مبتدأها ١٠١٢هـ. انظر: العصامي، **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، (القاهرة: المكتبة السلفية، د. ت)، ج٤، ص٣٩٢ وما بعدها؛ وأحمد السباعي، **تاريخ مكة**، ص٣٥٨-٣٥٩.

المسلمين"، كما يرد في وثائق أخرى أنهم في مجلس الشريعة أو المجلس الشرعي كما سيمر بنا ذلك، ويحتمل أن يكون بين هؤلاء من يقضي ابتغاء للأجر والمثوبة.

- وجاء في وثيقة أخرى مؤرخة في ١٠٧٩/٨/١هـ، ما نصه: "الحمد لله يقول راقم هذه السطور الحاكم الشرعي... الفقير إلى الله تعالى محمد بن موسى بن مستور المورقي الشافعي الحاكم ببلاد بني سعد وولديه والمسلمين بإذن من له الأمر في ذلك سيدنا ومولانا... الشريف سعد بن زيد[٢٣] أيد الله به الدين وقمع به المفسدين أنه بمجلسي بمجلس الشرع الشريف...".
- وقوله في وثيقة صلح مؤرخة في ١١٨٢/٨/٢٧هـ: "اللهم أهدينا للصواب الحمد لله يقول راقم هاذه السطور الراجي عفو ربه الغفور الفقير إلى الله سبحانه أحمد ابن محفوظ المورقي غفر الله له ولوالديه بإذن من له الأمر في ذالك مولانا الشريف مساعد ابن سعيد الشريف[٢٤] أيد الله به الدين وقمع به المفسدين بجاه محمد الأمين"[٢٥].

(٢٣) تولى الشريف سعد بن زيد إمارة مكة المكرمة في فترات متقطعة بين سنتي (١٠٧٧- ١١١٦هـ). انظر: السباعي، **تاريخ مكة**، ص٣٩٥-٤٠٥.

(٢٤) تولى الشريف مساعد بن سعيد إمارة مكة المكرمة في فترات متقطعة بين سنتي (١١٦٥-١١٨٤هـ). انظر: الشريف مساعد بن منصور آل عبدالله الحسني، **جداول أمراء مكة وحكامها منذ الفتح إلى الوقت الحاضر (٨-١٤٢٠هـ)**، ط٢ (مكة المكرمة: د. ن، ١٤٢٢هـ)، ص٧٦-٧٧.

(٢٥) لا يجوز التوسل إلى الله بجاه مخلوق.

٤ - أسماء قضاة المورقة، وسنوات توليهم القضاء تقريبًا:

نضع هنا جدولاً يتضمن أسماء قضاة المورقة وسنوات توليهم من خلال ما أتيح لنا الاطلاع عليه من الوثائق التاريخية، إذ يتعذر وجود أي معلومات عن هؤلاء القضاة في المصادر الأخرى.

اسم القاضي	سنوات توليه القضاء(٢٦)	المنطقة التي تولى القضاء فيها	الملاحظات
١ - عطية بن مستور المورقي	١٠٠٣ - ١٠٦١هـ [١٥٩٥-١٦٥١م]	بني سعد	
٢ - عبدالرحمن بن عطية بن مستور المورقي	١٠٦١ - ١٠٧٥هـ [١٦٥١-١٦٦٥م]	=	
٣ - محمد بن موسى بن مستور المورقي	١٠٧٠ - ١٠٨٨هـ [١٦٦٠-١٦٧٧م]	=	
٤ - عبدالجبار بن صافي بن إبراهيم المورقي	١٠٨٨ - ١١٠٠هـ [١٦٧٧-١٦٨٩م]	=	
٥ - محفوظ بن عبدالوهاب المورقي	١١٠٠ - ١١٣٥هـ [١٦٨٩-١٧٢٣م]	=	
٦ - عبدالحفيظ بن محفوظ المورقي	١١٣٥ - ١١٤٥هـ [١٧٢٣-١٧٣٣م]	بني سعد وناصرة	وصف بقاضي بني سعد وناصرة.
٧ - محمد بن عبدالكريم المورقي	١١٦٢ - ١١٨٢هـ [١٧٤٩-١٧٦٨م]	=	نلحظ تداخل فترة توليه القضاء مع بعض من سبقه.
٨ - أحمد بن محفوظ المورقي	١١١٣ - ١١٣٩هـ [١٧٠١-١٧٢٧م]	=	وجاء وصفه في وثيقة مؤرخة في ١١٨٢/٨/٢٧هـ بقاضي الإسلام.

(٢٦) التواريخ المثبتة أعلاه تقريبية.

اسم القاضي	سنوات توليه القضاء	المنطقة التي تولى القضاء فيها	الملاحظات
٩ - وبران بن مفضل أبو لحية المورقي	من القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)	قاض البان ونواحيه، ومرة وصف بقاضي بني سعد	ورد ذكره في وثيقتين، واحدة بتاريخ ١٠٠٨/١٢/٢٨هـ، إلا أنه يثبت بأعلاها صحتها ونسبة خطها للقاضي عطية بن مستور.
١٠ - صافي بن إبراهيم المورقي	من القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)	بني سعد	ورد ذكره في وثيقة واحدة، مجددة من وثائق القرن الحادي عشر الهجري(٢٧).

ثالثًا: مهام قضاة المورقة في القضاء

كانت مهامُّ قضاة المورقة في منطقة جنوب الطائف من بلاد بني سعد ونحوها، مهامَّ قضاة شرعيين، يتضح ذلك من نصوص وثائقهم وقضائهم، وكذلك من تعيين أشراف مكة المكرمة لهم، ولكن ربما أنهم كانوا يقضون أحيانًا حسب أعراف القبيلة(٢٨)، إذا كان الأمر يتعلق بصلح أو تشاجر ونحو ذلك، أما إن كان الأمر يتعلق بوقف، أو بيع، أو نكاح، أو استئجار ملك، ونحو ذلك، مما يقوم عليه حكم شرعي فإنهم يحكمون بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

(٢٧) من المرجح أن يكون القاضي صافي بن إبراهيم المورقي قد تولى القضاء قبل ابنه عبدالجبار المتقدم ذكره، إلا أن الوثائق المتاحة لا توضح ذلك.

(٢٨) الوثائق التي اطلع عليها الباحث.

ويتناول قضاة بني سعد بعض الموضوعات في أقضيتهم مثل:

البيع والشراء، والوقف، والنكاح، والمواريث، والوصايا، والإجارة، والصلح، والاتفاقيات، وطلب الوكالة، وغيرها مما سنتناول بعضه.

الوثيقة الأولى: وثيقة وقف[٢٩]، تاريخها ١٠٠٣/٣/٢٨هـ

نص الوثيقة: "الحمد لله يقول راقم هذه السطور الحاكم الشرعي...[٣٠] مولانا...[٣١] المكي المنصور الفقير إلى الله عطية بن مستور المورقي[٣٢] الشافعي، الحاكم علا[على]

(٢٩) الوقف: في الاصطلاح الشرعي، هو حبس العين عن أن تكون مملوكة لأحد من الناس، وجعلها على حكم ملك الله تعالى، والتصرف بريعها على جهة من جهات الخير في الحال أو في المآل، أما تعريفه في اللغة فالوقف لغة الحبس والمنع جمعه وقوف وهو مصدر وقف، تقول وقفت الدار إذا حبستها وحبّستها. انظر زهدي يكن، **أحكام الوقف**، ط١ (بيروت: المطبعة العصرية للطباعة والنشر، د. ن)، ص٧-١١.

(٣٠) النقاط تعني الاختصار.

(٣١) أيضًا كلمة مطموسة ولعلها الحاكم أو القاضي؛ لأن قضاة الطائف يعينون من قبل قضاة مكة منذ القدم، واستمر هذا حتى سنة ١٣٤٤هـ تقريبًا. انظر: تركي بن مطلق القدَّاح العتيبي، من قضاة الطائف في ضوء سجلات محكمة الطائف القديمة، **مجلة الدارة**، العدد الأول، السنة الثانية والثلاثون، ١٤٢٧هـ، ص٢١٩-٢٤٢.

(٣٢) أول وثيقة تطالعنا للقاضي عطية بن مستور المورقي هي وثيقة مبايعة عقد البيع فيها في منطقة بني سعد من خلال المذهب الشافعي، وهذه الوثيقة الأولى التي عثر عليها الباحث والمؤرخة في ٩٩٧/٩/٦هـ، ولم أتمكن من الاطلاع على وثائق تعود إلى فترة أقدم من هذه الوثيقة يذكر فيها اسم قاض شرعي من قضاة المورقة، أما أقدم ذكرٍ رأيته لأسماء رجال من المورقة في الوثائق، فقد ورد في =

بلاد بني سعد سامحه الله ووالديه والمسلمين،...[٣٣] أن الرجل الأجل الأمثل الصدر في حال صحته وسلامته وتطوعًا من نفسه أر[ا]د حجة ووقف...".

الوثيقة الثانية: وثيقة مبايعة، تاريخها ١٠٢٥/٦/٢٥هـ

نص الوثيقة: "الحمد لله يقول راقم هذه السطور الفقير إلى الله تعالى عطية بن مستور المورقي الشافعي الحاكم ببلاد بني سعد سامحه الله تعالى أنه بمجلسي اشترى عاطف بن خليفة الأشرم[٣٤] لنفسه من البايع له مسفر بن معتاد الشرطي[٣٥] البايع له عن نفسه ما هو له وفي ملكه الي له باعه وهي الأرض المزترعة الركيب المسما بالفرع العثري الكاين ببلدهم المعلوم عندهم العلم الشرعي بيعًا بتًا قلاط مستوفيًا شرايطه الشرعية بجميع الحدود والحقوق والمرافق...[٣٦]".

الوثيقة الثالثة: وثيقة اتفاقية، تاريخها ١٠/١/ ١٠٢٧هـ

نص الوثيقة: "الحمد لله يقول راقم هذه السطور الفقير إلى كرم الله تعالى عطية بن مستور المورقي الشافعي الحاكم

= وثيقة مؤرخة في ٧٥٩/١/١٥هـ، حيث ورد اسم شاهدين منهم، الأول هو: يحيى بن هندي بن شميل المورقي، والثاني هو: محمد بن هذلي بن ثمالة المورقي.

(٣٣) كلمة مطموسة من طي الوثيقة وغير واضحة في الأصل ولعلها: (من قبل).

(٣٤) عاطف بن خليفة الأشرم: هو من الشرمان من الثبتة من بني سعد.

(٣٥) مسفر بن معتاد الشرطي: هو من الشروط من الثبتة من بني سعد.

(٣٦) النقاط تعني الاختصار.

ببلاد بني سعد سامحه الله تعالى أنه بمجلسي.. حضر ناس ورجال العرب من بنيوس من الرزقة[٣٧] ومن الهنادية[٣٨] ذوي مظفر، فالذي حضر من بنيوس محمد بن متعب ودخيل الله أبو ياسر ومعتاد بن هدية ومفلح الغامدي[٣٩] وحسن بن فاضل بن سرور الولد المراهق وعاطف أبو غراب، ومقبل بن عوادة، وهم فريق أول والذي حضر من ذوي مظفر خليفة بن سليمان وعاطف بن خليفة الأشرم وعواظ[ض] الطويل وهم فريق ثاني والحال إنهم اتفقوا اتفاقًا لازمًا على ما يرضي الله ورسوله وعلى قطعٍ الدية وغرامتها دية عبدالله بن حسن بن سرور المقتول سابقًا يادونه ذوي مظفر المذكورين وربعهم بنيوس المذكورين لحسن بن فاضل بن سرور ولد أخيه ووافقوا الجميع على ذلك وقابلو فيها وهي ألف وثمان ماية أشرفي[٤٠]... فضه وماية أشرفي... على جاري العادة الماضية بينهم واتفقوا الفريقين على المقابلة بالقتلا[لى] الباقين فاضل بعوده ومحمد بإبراهيم...".

(٣٧) الرزقة وبنيوس: هما من قبيلة بلحارث التي تقطن جنوب الطائف. انظر محمد بن منصور بن هاشم، **قبائل الطائف وأشراف الحجاز**، ص١٤٠.

(٣٨) الهنادية: من الثبتة من بني سعد أهل قرية لغب.

(٣٩) الغامدي: لعله نسبة إلى قبيلة غامد القبيلة الأزدية المعروفة.

(٤٠) الأشرفي: هو نسبة إلى السلطان الأشرف أبي النصر برسباي (٨٢٥-٨٤١هـ/ ١٤٢٢-١٤٣٨م). انظر رأفت محمود النبراوي، **النقود الإسلامية في مصر: عصر دولة المماليك الجراكسة**، ط٢، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٦م)، ص٧٤-٧٥.

الوثيقة الرابعة: وثيقة وكالة، تاريخها ١٠٦٣/٥/١٠هـ

نص الوثيقة: "الحمد لله أقول وأنا مقبول بن طفيل وأقول وأنا موسى بن مقيبل[٤١] أن قد وكلنا عاطف ابن خليفة أبو هندي السعدي على حسينه بنت عطيه بن سبيّت.. لها في نكاح وغيره لأجل أنه عمها نروح [تزوج] أمها ولأجل قلت رشد أخيها قاطع فرايض الله عز وجل وقا[تل] النفس التي حرم الله بغير حق وأنا قد أقمنا لها وكيل بشهادة من...[٤٢] على الوكالة وقتله النفس الحرام شهد بذلك عطيه بن بريكة الثمالي[٤٣] وقاسم بن ريمدان القرشي[٤٤] وكاتب الورقة أحمد بن نويفع والله خير الشاهدين بتاريخ عاشر جماد أول سنة ١٠٦٣[هـ] وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم.

الحمد لله اللهم هداية للصواب [الختم] حيث اذنوا ولاتها المذكورين لمن ذكر في عقد نكاحها بعد إذنها لهم فلا كلام في صحة ذلك ويجوز له ذلك وكتبه القاضي عطية بن مستور المورقي الشافعي الحاكم ببلاد بني سعد سامحه الله ووالديه والمسلمين آمين آمين".

(٤١) مقبول بن طفيل وموسى بن مقيبل: هما - على الأرجح - من الثبتة من بني سعد.

(٤٢) لعلها (حضر).

(٤٣) ثمالة: قبيلة من الأزد تقطن السراة جنوب الطائف. انظر الهمداني، **صفة جزيرة العرب**، ص٦٠، ٣٧٤.

(٤٤) هو على الأرجح من قريش الطائف. انظر عنهم محمد بن منصور، **قبائل الطائف وأشراف الحجاز**، ص٦٩.

الوثيقة الخامسة، موضوعها استئجار، تاريخها: ١١١٨/٩/٢٠هـ:

نص الوثيقة: "الحمد لله شهد عندي عطيه ابن عبدالنبي الأشرم ومقبول ابن أحمد ابن سليمان الكل من ذوي مظفر والفقيه محمد...[٤٥] شهادة متلفه غير مختلفه أن أحمد بن علي ابن دخيل الله استأجر له ولإخوانه بإذن أبوه من المؤجر له ذالك وهو الرجل البالغ...".

ويمكن تلخيص بعض الفوائد من خلال عرض هذه النماذج من الوثائق المتقدمة وغيرها من وثائق:

إن قضاة المورقة يبدؤون قضاياهم بقولهم: "الحمد لله يقول راقم هذه السطور الفقير إلى الله تعالى عطية بن مستور المورقي الشافعي الحاكم ببلاد بني سعد سامحه الله تعالى أنه بمجلسي..."، أي مجلس الشرع الشريف، أو يقول: "الفقير إلى كرم الله تعالى" أو: "الراجي عفو ربه العزيز الغفور..." وأحيانًا يبدأ قوله: "اللهم هداية للصواب، الحمد لله وحده"، ثم يبدأ بتسجيل اسم المشتري إذا كانت الواقعة واقعة مبايعة، وأحيانًا يقول قاض آخر: "الحمد لله إنه بمجلس الشرع الشريف والمحفل المنيف لدي راقمها الفقير الحقير العارف بذنب والتقصير القاضي محفوظ بن عبدالوهاب المورقي الحاكم ببلاد بني سعد سامحه الله ووالديه والمسلمين...". أو يقول قاض آخر: "الحمد لله اشترى الرجل العاقل البالغ الرشيد...". كذلك يقول: "الحمد لله هذه حجة صحيحة شرعية مرعية..." أو يقول: "الحمد لله شهد عندي من سمع عنهم رسم شهادتهم بعد استيفائها شرعًا بأن عبدالنبي بن عاطف اشترى.

(٤٥) كلمة غير واضحة.

أما إذا كانت الواقعة اتفاقية بين بعض العشائر فيكتبون: "الحمد لله حضر عندي..."، وفي وقائع الاستفتاء يبدؤونها بالحمد لله يقول فلان أي اسم طالب الفتوى، وكأن كاتبها هو المستفتي، وبعد تسجيل الفتوى يشير القاضي إلى أنه هو من كتبها، وفي الخصومة فيبدؤون الواقعة بقولهم: "الحمد لله لما كان تاريخه يوم الجمعة الزهرا في تاسع في شوال سنة واحدة وسبعين بعد ألف وماية حضر عندي الرجل المكرم..."، وفي الاستئجار يقول: "الحمد لله شهد عندي..." . أو قوله: "الحمد لله هذه حجة صحيحة شرعية محررة مرعية يعرف مضمونها ويوضح مكنونها أنه في يوم.. بمجلس الشرع الشريف...، لدى راقمها موقع بخطه ومهره بأعاليه أدام الله عليه ستره الفقير إلى الله سبحانه القاضي محمد بن عبدالكريم المورقي حضر.." .

أما كيف ينهي بعض قضاتهم تسجيل الواقعة الشرعية فإنه ينهيها بقوله: "وكتبه الفقير إلى كرم الله تعالى القاضي عطية بن مستور المورقي سامحهما الله تعالى والحمد لله رب العالمين" أو تنتهي على يد كاتبه الذي يقول: "كتبه عبدالله أبو حمرا[٤٦] بيده عفا الله عنه" أو تختم بأسماء الشهود، أو: "فكتبته لهم بيدي الفانية وأنا الفقير إلى الله سبحانه

(٤٦) هو عبدالله بن علي أبو حمرا المورقي أحد كتبة المورقة، يرد ذكره كاتبًا في الوثائق مع القاضي عطية بن مستور، وذلك بين سنتي ٩٩٧ -١٠٣٠هـ، وهناك كتبة آخرون من المورقة يرد ذكرهم أيضًا في بعض الوثائق، مثل: يحيى بن علي أبو حمرا المورقي، الذي ورد ذكره في وثيقة مؤرخة في عام ١٠٥٦هـ، وعبدالغني بن عبداللطيف المورقي في عام ١١٧١هـ، وعبدالرحمن بن عطية المورقي في عام ١٠٦٨هـ.

القاضي محمد بن عبدالكريم المورقي..."، وأحيانًا بالتاريخ كقول القاضي عطية بن مستور: "وكان ذلك بتاريخ يوم الأربعا عشر من محرم الحرام سنة سبع وعشرين بعد الألف"، وهكذا كما جاء في وثائقهم.

كما يتضح من بعض الوثائق وإن كانت قليلة إشارة إلى نائب القاضي - أي وكيله - وهو ما يشير إلى وجود وظيفة بهذا المسمى عندما يغيب القاضي عن عمله في منطقة بني سعد.

ويرد في بعض الوثائق أسماء رجالات من المورقة ويوصفون بالقاضي، ولا يعلم الباحث هل المقصود بأن آباء هؤلاء أو أجدادهم مثلاً تولوا القضاء؟ أو أن المراد بأن فيهم من تولى القضاء مدة من الزمن، وإن كان كلا الاحتمالين وارد الحدوث، خاصة أن القضاء متوارث فيهم، كما يرجح أن يكون هناك أكثر من قاض في الوقت نفسه، يفهم هذا من وصف بعض قضاتهم بـ (قاضي البان[٤٧] ونواحيه).

لقد كانت أكثر وثائق قضاة المورقة من نصيب القاضي عطية بن مستور، ولعل ذلك يعود لطول المدة التي بقيها في القضاء، وهذا يعني أنه عاش حياة طويلة.

ويفهم من كتاباتهم لبعض وثائق الاستفتاء أنهم لم يكونوا يمارسون دور المفتي، فمنصب الإفتاء كان مستقلاً بذاته، حيث عثرنا على بعض وثائق الفتيا منها ما هو بخط المفتي

(٤٧) البان: هو أحد أودية بني سعد، ويقع في أعلى حدها الجنوبي على نحو ٨٥ كم.

علي بن فضل الطبري الحسيني الشافعي[٤٨]، وهذا يدل على وجود تنظيمات في بلاد الحجاز، كما هو معروف.

إن السمة الغالبة على وثائق المورقة من تلك الحقبة أنها تتقيّد بأمر الشرع الشريف، وفق الكتاب والسنة. كما أنها تتميز ببساطة الأسلوب وعدم التكلف فيه، فلا نرى عبارات التفخيم والتبجيل في وثائقهم، فهو أسلوب إسلامي بسيط. إلا أننا نلحظ وجود بعض الأخطاء النحوية والإملائية، وهذا أمر طبيعي جدًا، خاصة إذا ما نظرنا إلى كثير من مخطوطات العلماء خلال القرون المتقدمة، فإن في بعض تلك الحقب ما يشير إلى قلة الكتاب والقراء على حد سواء، وانتشار الأمية وضعف بعض الكتبة والمتعلمين في المعرفة بالعربية الفصحى تحدثًا وكتابة.

(٤٨) هو علي بن فضل بن عبدالله الطبري الحسيني الشافعي (ت١١٢٠هـ)، إمام المقام الإبراهيمي، كان من فضلاء وقته ونبلاء عصره، ولد بمكة المكرمة وتوفي بها. انظر عبدالله مرداد أبو الخير، **المختصر من كتاب نشر النور والزهر**، ط١، (الطائف: مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، ج٢، ص٣١٣.

الخاتمة:

إن المذهب المتبع لقضاة المورقة هو المذهب الشافعي، وهو المذهب الذي يحكمون به، مع الإشارة إلى وجود المذاهب الأخرى، خاصة الحنفي، وهو مذهب الدولة العثمانية، إلا أنه يتركز في المدن الرئيسة.

كما أن تعيين هؤلاء القضاة كان من قبل ولاة مكة المكرمة من الأشراف، ونلحظ هذا من خلال الوثائق المتاحة أن هذا التعيين يبرز في وثائق القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، يتضح هذا من كثرة ورود أسماء قضاة المورقة في وثائق هذين القرنين، بينما تكثر الوثائق الصادرة من محكمة الطائف خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين.

ويستفاد من إحدى الوثائق التي مرت في هذا البحث وفيها إشارة إلى أحد قضاتهم أنه متولي خلافة، وهذا يفيد بأنهم يتوارثون منصب القضاء في منطقة بني سعد.

لقد كشفت الوثائق تداخل سنوات تولي بعض القضاة مع بعضهم الآخر، ولعل ذلك يعود إلى أن يقضي أحدهم وهو متولي منصب القضاء رسميًا في المنطقة، بينما يكتب القاضي الآخر الذي هو محتسب للأجر والثواب، أو أن يتولى الاثنان القضاء في آن واحد.

كذلك مارَسَ قضاة المورقة الإصلاح بين الناس، وهو ما يرد في وثائقهم، إلا أنه يندر ممارستهم الإفتاء لاستقلاله آنذاك، حيث تشير بعض الوثائق إلى استفتاء الأهالي علماء

من خارج أسرة المورقة، كالإمام علي بن فضل الطبري وغيره من علماء مكة المكرمة.

إن سلطة قاضي المنطقة قد تشمل منطقة أخرى، كقسم من قبيلة أخرى مجاورة، ولعل هذا يؤيد الرأي السابق بوجود أكثر من قاضٍ في المنطقة، يرجح هذا أن القاضي وبران بن مفضل المورقي وصف مرة بقاضي البان ونواحيه، وأخرى بقاضي بني سعد، والبان أحد أودية وجهات منطقة بني سعد.

إن أهم ما خلصت الدراسة هو أن القبائل الحجازية، وخاصة القريبة من المراكز الحضارية، كان لديها قضاة شرعيون لوجود دولة منظمة، كالدولة العثمانية، من خلال ولاة الأشراف التابعين لها، وهذا يدحض القول الذي يرى أن القبائل ليس لها معرفة بأمور الدين، حيث تثبت كثير من الوثائق أن لديهم أوقافًا ووصايا وغيرها منذ القرن الثامن الهجري وما تلاه؛ وهذا في نظر الباحث يرفع هذا التعميم الذي لا دليل عليه، إذ إن بعض القبائل، وخاصة من تعود بجذورها إلى الحجاز هم أصحاب مدر واستقرار منذ قديم الزمان.

كما يُستدل من الوثائق الاهتمام الذي نالته منطقة بني سعد من لدن الأشراف في مكة المكرمة، ويتلخص هذا الاهتمام بتعيين القضاة الشرعيين الذين يباشرون قضايا الناس وشؤونهم.

كذلك احتوت الوثائق على كثير من الإشارات الحضارية، كأنواع المعاملات بين الناس، وصور من الحياة الاجتماعية في منطقة بني سعد.

الملاحق

ختم القاضي عطية بن مستور المورقي
وكتب داخله: (الواثق بالملك الغفور عطية بن مستور)

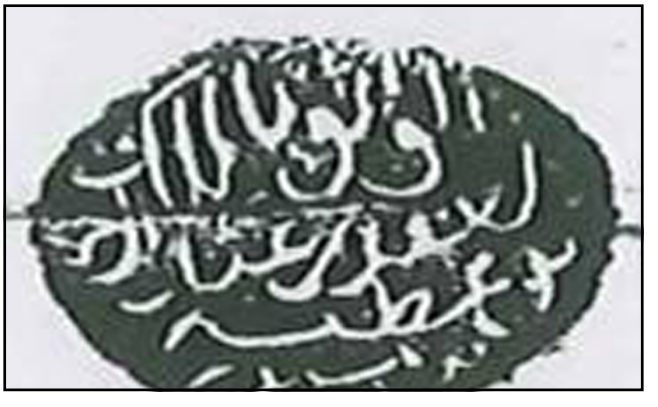

ختم القاضي عبدالرحمن بن عطية بن مستور المورقي
وكتب داخله: (الواثق بالملك الغفور عبدالرحمن بن عطية بن مستور)

ختم القاضي عبدالجبار بن صافي بن إبراهيم المورقي
وكتب داخله: (الواثق بالكافي عبدالجبار بن صافي)

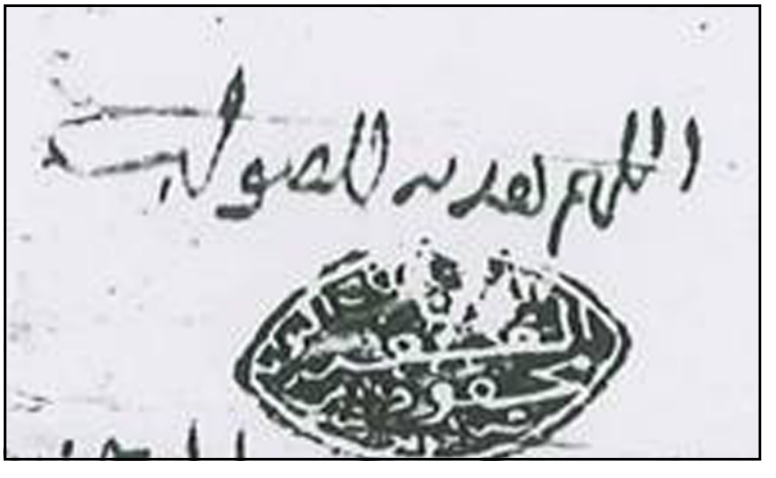

ختم القاضي محفوظ بن عبدالوهاب المورقي

ختم القاضي محمد بن عبدالكريم المورقي
وكتب داخله: (الواثق بالله العظيم محمد بن عبدالكريم)

نموذج من خط القاضي عطية بن مستور المورقي

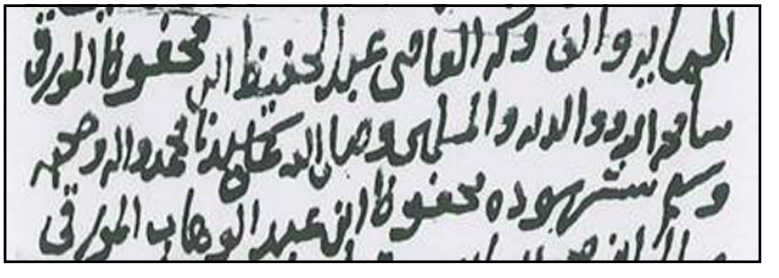

نموذج من خط القاضي عبدالحفيظ بن محفوظ المورقي

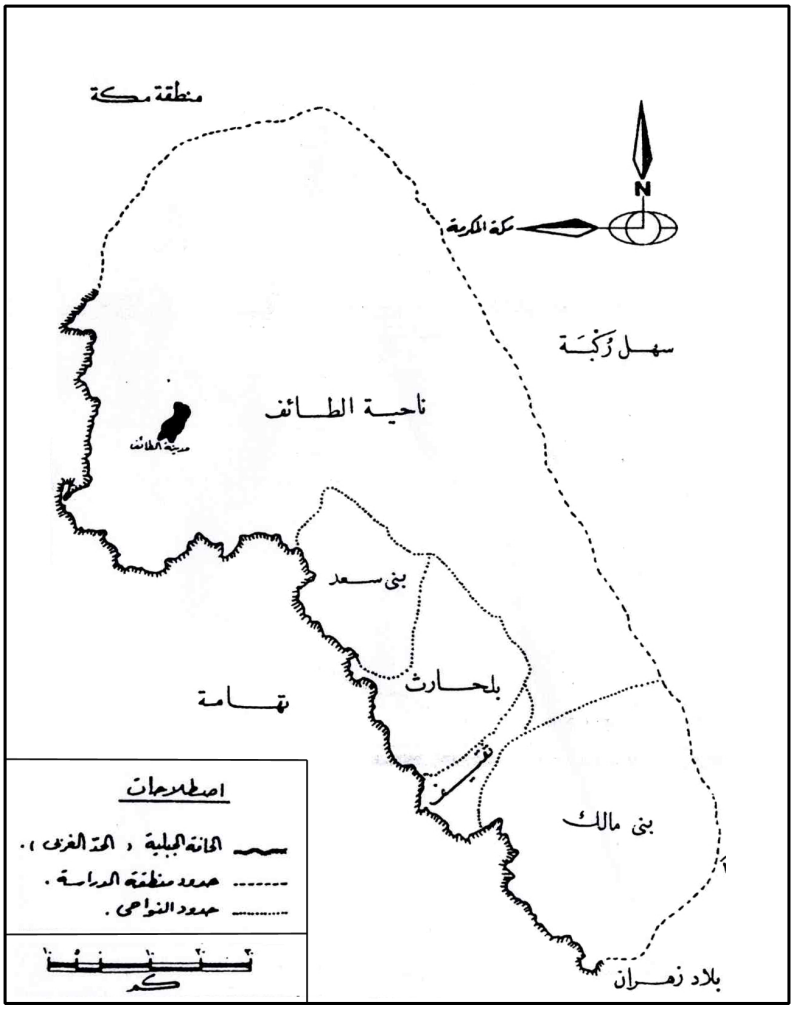

المصدر: ناصر بن علي الحارثي، **الآثار الاسلامية في محافظة الطائف**، دار الحارثي للطباعة والنشر، الطائف، ط٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص٢٦٦.

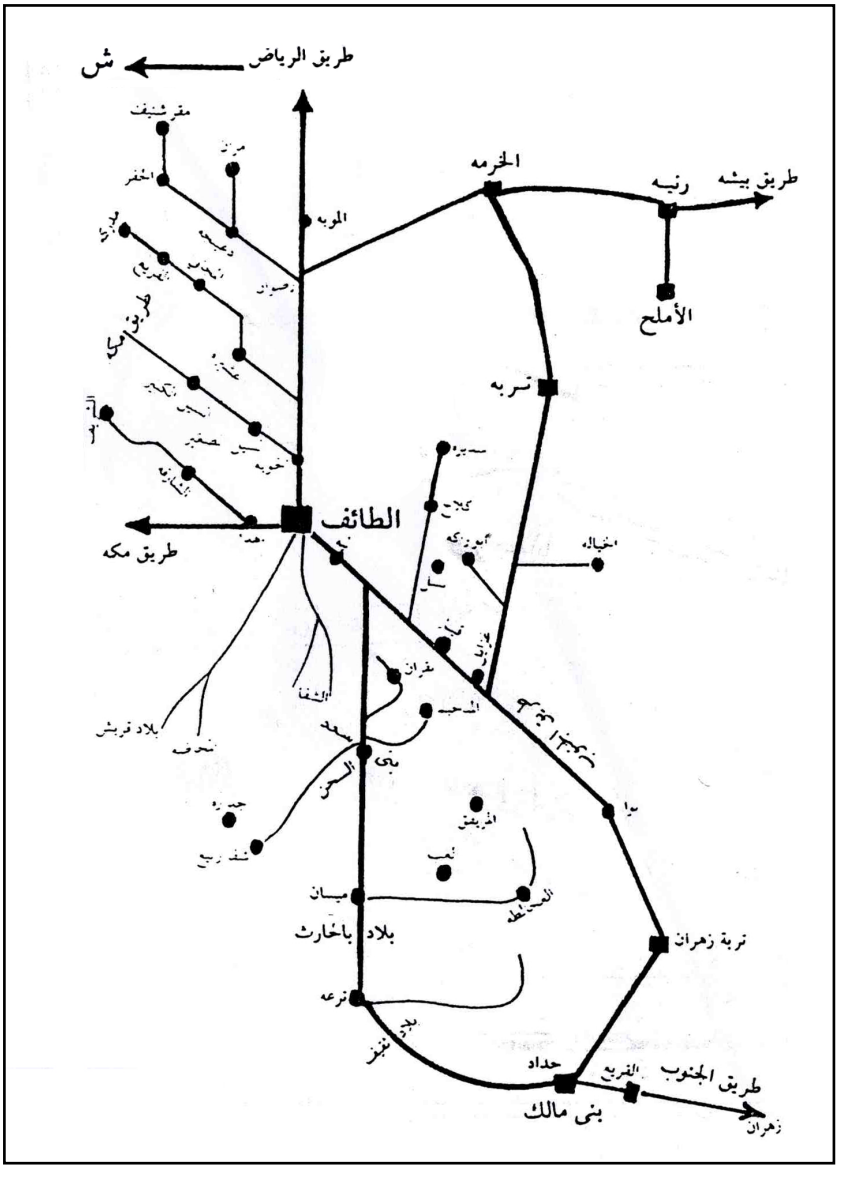

المصدر: الحارثي، المرجع السابق، ص٢٦٧.

الحج إلى مكة المكرمة من شبه القارة الهندية ١٥٠٠-١٨٠٠م

تأليف

مايكل ن. بيرسون

نقله إلى العربية

د. معراج نوّاب مرزا و د. بدر الدين يوسف محمد أحمد

٣٥٢ صفحة

يتحدث هذا الكتاب عن مسيرة الحجاج من الهند إلى مكة المكرمة، ضمن مرحلة تاريخية لم تسلط عليها الأضواء من قبل، وهي مرحلة حكم المغول، ويوضح العلاقات السياسية والتجارية في شبه الجزيرة الهندية، ويبرز آثار الهيمنة البرتغالية على التجارة والملاحة في المحيط الهندي وبحر العرب.

وقد رجع مؤلف الكتاب إلى عدد من الوثائق المتنوعة، وخاصة البرتغالية والهندية والفارسية والعربية، وأفصح عن تميز الحج الإسلامي مقارنة بالحج في الديانات الأخرى، كما حاول مؤلفه رسم صورة للحج من وجهة نظر غير إسلامية.

مركز تاريخ مكة المكرمة

The Center of
Makkah History

ص.ب ٢٩٤٥ - الرياض ١١٤٦١ - المملكة العربية السعودية
هاتف ٢١٦٤٠١١٩٩٩/٤٠ - فاكس ٤٠١٣٥٩٧
بريد إلكتروني info@darah.org.sa